

## الاساليب اللبنانية الراجحة الاتباع

انطلاقاً من الرغبة اللبنانية الرسمية في تسريع المفاوضات والسير بها قدماً، خلافاً للرغبة الإسرائيلية القائمة على كسب الوقت، وخضوعاً لمجمل العوامل والاهداف الضاغطة على موقف المفاوض اللبناني، بدأ الموقف اللبناني مرناً ولبناً في شؤون كثيرة ومتعددة، برغم تصلبه في أخرى. فهو إذا كان قد رفض مفاوضات تجري في القدس وبمستوى وذاري كما أشرنا من قبل، إلا أنه بالمقابل قدم تنازلات عدة.

فقد نجحت إسرائيل حتى الآن في إجبار لبنان على دخول مفاوضات كان يعلن سابقاً أنه يرفضها، لكونها غير ذات ضرورة في ظل وجود قرار مجلس الأمن الدولي برقم ٥٠٨ و ٥٠٩ إضافة إلى باقي القرارات. وما كان له أن يدخلها لو توافر ضغط أميركي مناسب بهذا الخصوص. كذلك اضطر إلى إشراك مدنيين فيها وإعطاء رئاسة الوفد إلى واحد منهم، بعدما كان يرفض أن يضم إلى الوفد إلا العسكريين. وهذا ما أعطى المفاوضات الطابع السياسي و«التطبيعي» و«السلمي» الذي تزيده لها إسرائيل، كما أسقط عملياً وفعلياً اتفاق الهدنة المعقود عام ١٩٤٨ بقيمة القرارين الدوليين بشأنه. ولولا تراخي الضغط الأميركي، لما كان لذلك أن يتم.

ولكي يتحاشى الموقف اللبناني أضرار سياسة «شق الصف» التي تتبعها إسرائيل عبر إثارتها للفترات والخلافات والمعارك الطائفية عسكرياً وسياسياً، فقد قام باستجماع التأييد حول سياسته في المفاوضات عبر التشديد على ضرورة وحدة الموقف التفاوضي اللبناني وتعبير عن رأي موحد ومن خلال إشراك رؤساء الحكومات السابقين - وهم من الصف الإسلامي - في المشاورات بشأن السياسة الواجبة الاتباع. كذلك إطلاعه المجلس النيابي اللبناني من خلال لقاء لجنة الشؤون الخارجية فيه مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور إليي سالم. وقد ظهرت نتائج هذه السياسة إعلامياً، من خلال موجة من «التضامن» النسبي مع مواقف الحكم اللبناني بشأن السياسة التفاوضية، يسعى المفاوض اللبناني إلى استخدامها بأقصى طاقته.

ولأن الاستفراء الإسرائيلي بلبنان ضمن المفاوضات يسير وسهل، ولأن إسرائيل قدمت شؤون التطبيق ومن ثم الترتيبات الأمنية على موضوع الانسحابات الواجبة التنفيذ، فإن المفاوضات اللبنانية، الذي قدم موضوع الانسحاب الشامل على الموضوعين الآخرين، اضطر إلى مزيد من الالتجاء إلى أحضان الموقف الأميركي. وهو يرى أنه من غير الاشتراك الكامل للولايات المتحدة الأميركية في المفاوضات، فإن الأخيرة ستطول إلى ما لا نهاية، ولن تكون نتائجها إلا لصالح إسرائيل. وبذا، فإنه يزداد ارتهاناً - رغب في ذلك أم لم يرغب - إلى شروط الموقف الأميركي وسياسته في لبنان والمنطقة والعالم.

استناداً إلى ما سبق، وانطلاقاً من رغبة لبنان في عدم تقديم جدول للأعمال لأن لا مطالب لديه سوى انسحاب إسرائيل من أرضه، ولأن الخلاف قائم بينه وبين إسرائيل حول ترتيبات نقاط المفاوضات الواجبة النقاش، ولأنه يسعى إلى تسريع المفاوضات التي تعمل إسرائيل وستعمل على إعاقتها، فإن وقتاً سيهدر من غير طائل في مناورات